استقبال 560 طفلاً وطفلة مهربين إلى دول الجوار

استقبل مركز حماية الأطفال في حرض «560 طفلاً» منهم أربع طفلات ممن تم تهريبهم الى دول الجوار عام 2013م.

وذكر تقرير صادر عن الشؤون الاجتماعية بمحافظة حجة أن من بين الأطفال الذين تم استقبالهم "طفلين سعوديين و77 طفلاً وطفلة "أثيوبيين" فيما تم ترحيل 52 طفلاً منهم عبر منظمة الهجرة الدولية.

مشيرا إلى أن الأطفال اليمنيين ينتمون لأسر في عدد من المحافظات وهي (حجة -المحويت- الحديدة - صعدة - ريمة- ذمار - إب - تعز)، وكشف التقرير عن أبرز الأسباب التي تدفع بأسر الأطفال للزج بهم في مخاطر العمالة والتهريب، تركزت ما بين سوء الحالة الاقتصادية وبحثها عن مصادر لزيادة الدخل إلى جانب البطالة والمرض أو العجز العائلي.

زواج القاصرات انتهاك لحقوق الانسان وجريمة بلا عقاب حيث ان ضحاياها كثير من الفتيات اللاتي لم يتجاوزن عمر الطفولة وعانين من آثار وانعكاسات نفسية وصحية واجتماعية وخيمة، هذا ما أثبتته الدراسات والبحوث والتقارير المحلية والدولية.. من ذلك ما ذكرته نتائج دراسة قام بتوثيقها المركز الدولي للبحوث حول المرأة مؤخراً، ان نسبة الفتيات اليمنيات اللاتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة بلغت (48,8%)، وان هناك 8 حالات وفاة يومياً في اليمن بسبب زواج الصغيرات والحمل المبكر والولادة في ظل غياب المتطلبات الصحية اللازمة، وفي دراسة أخرى أعدتها الحكومة اليمنية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف شملت (3586) أسرة يمنية ، أظهرت نتائجها أن (52%) من الفتيات تزوجن قبل سن الثامن عشرة ، و(14%) منهن تزوجن قبل سن الخامسة عشرة ، وتشير هذه الأرقام والإحصاءات المرتفعة نسبتها، إلى انتشار ظاهرة زواج الفتيات اليمنيات في سن طفولتهن المبكرة ، وبالتالي حرمان تلك النسبة الكبيرة من الفتيات من مواصلة التعليم والتمتع بسن الطفولة والمراهقة وتحملهن أعباءً ومسئوليات لا تتوافق مع مستوى أعمارهن.. كما أوضح تقرير صدر حديثاً عن مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء أن نحو 52% من الفتيات اليمنيات تزوجن دون سن الخامسة عشرة خلال العامين الأخيرين، مقابل 7% من الذكور.. وتصل نسبة حالات زواج الطفلات إلى 65% من حالات الزواج، منها 70% في المناطق الريفية..

حول هذه الامور وعن اهمية تضمين تحديد سن آمن للزواج في الدستور الجديد عبرت عدد من الشخصيات النسائية عن آرائهن من خلال الاستطلاع التالي :

52% من اليمنيات تزوجن قبل سن الـ15

زواج القاصرات.. جريمة بلا عقاب

تقول رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة شفيقة سعيد: ان الفقر سبب رئيس في انتشار ظاهرة زواج الصغيرات والقاصرات، إضافةً إلى ارتفاع معدلات الأمية في أوساط النساء والتي قاربت 80% ، وقد بذلت جهود كبيرة في هذا المجال.. وحقيقةً ان نتائج مؤتمر الحوار كانت مشرفة للمرأة ونحن نفخر بذلك ، خاصة وقد منحت النساء ثلاثين بالمائة في مواقع صنع القرار، والمجالس التشريعية والقضائية، وحدد سن الزواج بـ18 سنة وهذا انجاز للمرأة، حيث اننا وبالتعاون مع المنظمات العاملة في جوانب قضايا المرأة منذ عام 2010م لم نتمكن من انتزاع قرار تحديد سن الزواج، وحاليا مع فترة صياغة الدستور الجديد نتمنى ان يضع الدستور حداً لظاهرة زواج القاصرات، وعلينا ان نساند هذه المرحلة من خلال التحركات النسائية من قبل اللجنة واتحاد النساء والمنظمات والجمعيات لتشكيل جبهة ضغط لضمان حصول المرأة على حقها في كافة المجالات ومن ذلك حقها في الحماية والحياة الآمنة بتحديد سن آمن للزواج في الدستور الجديد.

حماية الصغيرات

وتحدثت فتحية محمد عبدالله- رئيسة اتحاد نساء اليمن- قائلة: تصلنا قضايا كثيرة جداً عن الزواج المبكر ومشاكل ذلك الزواج النفسية والاجتماعية والصحية وهي كثيرة ومتشعبة، وتعد اليمن- رغم توقيعها على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان وحقوق الطفل- تُعد البلد الوحيد التي لا يوجد فيها تشريعات ترتبط- بالحد الأدنى- بسن الزواج.. بينما حددت العديد من البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعترف بالشريعة كمصدر للقانون سن الزواج بـ 18 عاماً أو أعلى، مع بعض الاستثناءات المسموح بها في ظروف ضيقة. ومن بينها: الجزائر، ومصر، والعراق، وليبيا، وتونس، والمغرب، والأردن، وعُمان، والإمارات العربية المتحدة، ومن هذا المنطلق ولان زواج القاصرات يحمل ضرراً كبيراً يصبح لدينا امل كبير في الدستور الجديد الذي ينتظره الجميع بفارغ الصبر وعلى أعضاء لجنة كتابة الدستور النظر في إدخال سن الـ 18 كحد أدنى في الدستور الجديد لتحقق فرصة الحماية للفتيات الصغيرات اللواتي يتم تزويجهن بسن الطفولة..

شفيقة سعيد:

لدينا تفاؤل بتحديد السن الآمن للزواج في الدستور الجديد

فتحية عبدالله:

لانزال البلد الوحيد الذي يخلو من تشريعات تحدد سن الزواج

أم كلثوم الشامي:

نعول على كفاءة تطبيق مخرجات الحوار لحل المشكلة

آسيا الأديمي:

الزواج المبكر انتهاك لحقوق الطفولة وحقوق المرأة

ونحن نطالب بأن يتضمن قانون تحديد سن الزواج عقوبات واضحة لمن يخالف هذا الضمان تنفيذ هذا القرار والالتزام به .

جدل كبير

أم كلثوم الشامي- مديرة منظمة "المدرسة الديمقراطية- تحدثت قائلة: إن منظمات حقوقية وناشطين في مجال حقوق الإنسان طالبوا بإقرار تشريع قانوني يحدد سن الزواج بـ18 عاماً فما فوق، وهو توجه عارضه بشدة رجال دين وبرلمانيون وقبليون، ولكن الحمد لله استطاعت النساء ان يخرجن من مؤتمر الحوار الوطني بمخرج تحديد السن الآمن للزواج.. وفي هذه الفترة لابد ان تستمر الجهود لإخراج هذا القرار الى حيز الالزام والتنفيذ ويكون من ضمن النصوص الدستورية الملزمة بتضمينه ضمن بنود الدستور الجديد، وذلك من شأنه تحقيق الحماية للطفلة ويضمن حقها في الحياة الكريمة الآمنة البعيدة من المخاطر والانتهاك بشتى انواعها .

الدستور الجديد

وتقول آسيا الاديمي- باحثة اجتماعية : ان هناك آثاراً كبيرة تترتب على زواج الصغيرات منها الآثار الاجتماعية والنفسية بالإضافة الى الاضرار الصحية وبالتالي لابد على الجميع العمل في مسار الضغط والمناصرة من اجل تضمين قرار تحديد سن آمن للزواج في الدستور الجديد ليكون نصاً تشريعياً ملزماً يعاقب من يخالفه، ومن ناحية أخرى لابد من العمل في جانب التوعية والتثقيف بمخاطر واضرار الزواج المبكر وهذا الدور لا يقتصر على علماء الدين والخطباء والمرشدين فحسب، بل يجب أن يتحدث الأطباء عن تلك المخاطر، وأن يتكلم علماء الاجتماع والنفس والتنمية عن مخاطر ذلك الزواج، وأن تقوم وسائل الإعلام - وشبكات التواصل الاجتماعي- بحملات توعوية حول مخاطر زواج القاصرات وغيرها من اساليب العنف الذي تتعرض لها المرأة، كما ان على الجهات الرسمية والمنظمات المحلية والدولية المهتمة بالمرأة ان تعقد ورشات عمل للإعلاميين من مختلف المحافظات وتزودهم بمخاطر ذلك..

وكذلك وضع برامج لمكافحة مختلف القضايا التي تعتبر ممارستها عنفاً ضد المرأة، ورسم سياسات وآليات لحمايتها وإجراء دراسات وأبحاث لمعرفة الحلول التي ستحد من الانتهاكات ضد المرأة والحفاظ على حقوقها، من ذلك حقها في ان تعيش طفولتها بأمان دون ان يزج بها في غياهب الزواج المبكر الذي يعتبر مظهراً من مظاهر العنف والانتهاك للطفولة ولحقوق الانسان عموماً.

حصاد 11 فبراير.. القتل وزعزعة الأمن

سلوى المتوكل

كم هو مؤسف ومؤلم أن تتحول الحرية والديمقراطية إلى خنجر مسموم يُدمي قلوبنا ويشتت عقولنا ويشل حركتنا.. لا لشيء إلاّ لأن البعض يستخدم هذه المصطلحات التي تعتبر انجازاً سياسياً لأهوائه ومصالحه الحزبية والقبلية والطائفية وفي الأغلب هناك من يستغل هذه المصطلحات لمصلحة قوى خارجية..

في وقت يفترض أنه يجب علينا أن نحافظ على هذه النعمة أي الحرية والديمقراطية وهما من ضمن المنجزات العظيمة والنبيلة التي حققها المؤتمر الشعبي العام في فترة حكمه لليمن وبحسب قراءتي لتاريخ اليمن تعتبر الفترة هذه هي فترة العصر الذهبي لأنها جمعت بين الوحدة والديمقراطية وحرية الرأي لذلك كان يجب على الجميع الانطلاق من هذه القاعدة، قاعدة الديمقراطية إلى التنافس الحر والشريف إما في الوصول إلى السلطة أو نيل المصالح ولا ضير في الاعلان عن النوايا للحصول والوصول إلى السلطة بالطرق المشرفة دون الاضرار بالآخرين كما حدث خلال الأزمة التي عشناها سابقاً لأن الأمر انقلب لدى البعض من حرية إلى وحشية وأعطى هذا وذاك لنفسه الحق في قتل الآخرين وتدمير ممتلكات الدولة ومازالت اطلال بعض المنازل المدمرة في كثير من البقاع اليمنية تشهد على هذه الوحشية وصارت الجدران وزجاج السيارات ملصقاً عليها صور الشهداء بينما كان في عهد النظام السابق الذي وُصف من قبل البعض بالفساد والدكتاتورية كانت صور المرشحين هي التي تمتلأ الجدران وزجاج السيارات..

وهذا خير لنا ألف مرة من مشروع ثورات الربيع العبري التي ما جنينا منها إلاّ القتل والدمار لكثير من المدن والمديريات وتحول الآمنين إلى لاجئين ينتظرون المساعدات الإنسانية كل ذلك إرضاءً للمتصارعين على السلطة وعلى المذهب والطائفة والقبيلة وبحسب رأيهم ليذهب الوطن والمواطنون إلى الجحيم- قاتلهم الله- فبدلاً من مواصلة البناء والاعمار وتوعية الأجيال يتحول الأمر إلى دمار وسفك للدماء وتشدد وتطرف بدلاً من التنافس الشريف والنزيه عبر صناديق الاقتراع ونهج طريق الديمقراطية مازالت بعض القوى المتصارعة تسعى إلى تدمير كل ما تحقق من انجازات على كافة المجالات السياسية والعلمية والاقتصادية والثقافية، ومتى ستسأل هذه القوى نفسها.. ثم ماذا بعد؟ وإلى أين سيصلون بالدمار؟! ولمصلحة من؟!

يبدو أننا أي اليمنيين وجميع الشعوب العربية مادمنا نتحكم بالطرق الملاحية للتجارة العالمية ونمتلك احتياطي النفط يجب أن يبقى الحال في أراضينا هكذا.. صراعات بين احزاب صراعات مذاهب وطوائف، صراعات بين أنظمة ومعارضة وفي نهاية الأمر تكون القوى الغربية هي المستفيدة في فرض الوصاية والهيمنة والتحكم بالموانئ العربية وبكل المقدرات الطبيعية واهمها النفط..

ونحن نتصارع مذهبياً سنة وشيعة وكما تُحدثنا كتب التاريخ كان الصراع في عهد الأئمة زيدياً وشافعياً وفي كل قطر عربي تمكنت القوى الخارجية من خلق الصراع بين أبنائه إلى درجة تمزيق كيانه كدولة مستقلة وذات سيادة، كما هو الحال مع السودان الذي تمزق إلى دولتين، ولا ندري إلى أين سيصل الحال بهم، كذلك الصومال وتدهور الوضع الأمني في العراق.. أما سوريا اصبحت هي الألم الكبير في نفس كل مواطن عربي وأصبح ما يدور ويحدث على أراضيها لا يستوعبه العقل وباستمرار هذه الحالة المؤلمة والشائكة يجد المرأ نفسه يكرر مراراً عدة هذا الدمار الشامل لأجل عيون اسرائيل التي تمكنت ان تستميل المجتمع العربي في تلبية رغباتها في تدمير سوريا وتشريد مواطنيها الذين لا ذنب لهم إلاّ أن دولتهم متقدمة في صناعات عدة وكادت تتقدم في مجال صناعة الطاقة النووية أو الكيميائية، وفي هذه الحالة البارجات الأمريكية لا تألوا لحظة واحدة في تدمير أي بلد عربي يخطو مثل هذه الخطوة ولكن المضحك المبكي في هذه القضية أن سوريا تدمر بقوى إرهابية وبلاشك تتلقى مخططاتها من المجتمع الغربي والاسرائيلي.. حيال كل ذلك متى يحرص المواطن العربي على تناسي اطماعه ويدرك الاخطار المحدقة بنا جميعاً..

أحبك يا وطني
اقبض الجمر في كفي
ويظل وطني مزهريتي
إن هدموا عليَّ قصري
تراب وطني مسكني
جلائل رصاصهم اسمعوني
وتبقى معزوفتي أنشودة
وطني
رماداً يذرون في عيني.. ولكن
من نهر وطني أرتشف العسل
اتنسم الورد في رياضه
مع العصافير نهزج معزوفتنا
أحبك يا وطني
وإن سملوا نور عيني
سأنقش على الجدران
أحبك يا وطني

إعلاميون يطلقون شبكة الكترونية لمناصرة قضايا المرأة اليمنية

اطلق مجموعة من الصحفيين والصحفيات شبكة اعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي من اجل مناصرة قضايا المرأة تحت عنوان الشبكة الاعلامية لمناصرة قضايا المرأة في اليمن .

وأعلنوا في لقاء الاربعاء بالمركز الاعلامي للأمم المتحدة ان هذه الشبكة غير رسمية تعتبر ذات صفة اعتبارية وحيادية وحقوقية انشئت استشعاراً منهم بمسئولية ودور وسائل الاعلام في التوعية والتعريف بقضايا المرأة من اجل تحسين وضع المرأة في اليمن ونيل حقوقها كاملة .

وتهدف هذه الشبكة الى تفعيل دور الإعلام كمناصر لقضايا المرأة وتعزيز وعي المجتمع والإسهام في مواجهة كافة اشكال العنف واللا مساواة، والعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة من خلال وسائل الإعلام وبناء قدرات الاعلاميين في مجال قضيا المرأة وحقوقها .

هذا وقد تم اختيار الصحفية بشرى العامري كمنسق للشبكة وبشير الحزمي مساعد منسق، كما تم اختيار محمد الخامري كمنسق للشئون الخارجية وهناء الوجيه مسئولاً اعلامياً، وصدام الكمالي مسئولاً لمواقع التواصل الاجتماعي ومطهر هزبر مسئولاً للأنشطة .

البنك الدولي :

وفاة 6 يمنيات يومياً بسبب مشاكل الحمل

قال وائل زقوت مدير البنك الدولي في اليمن ، ان ست يمنيات يمتن كل يوم بسبب مشاكل تتعلق بالحمل... مشيراً الى ان البنك الدولي خصص 10 ملايين دولار لمشروع تحسين خدمات الأمومة وحديثي الولادة والخدمات الإنجابية ، وسيتيح للامهات الحصول على خدمات أفضل في مجال الرعاية الصحية ما ينقذ أرواح كثير من النساء وخاصة في المناطق الريفية.

ونقل الموقع الالكتروني للبنك الدولي عن زقوت قوله "ان المشروع يستهدف أكثر من 225 ألف امرأة من فقيرات المناطق الحضرية والريفية باليمن" ، ويركز على حصول الأمهات وحديثي الولادة على الخدمات الصحية ، وتوفير قسائم ومساعدات مالية صغيرة للمستفيدين. واشار الى ان الصندوق الاستئماني سيقدم 10 ملايين دولار أخرى للمشروع، ليرتفع حجم التمويل إلى 20 مليون دولار لمدة خمس سنوات ويشمل ثلاث محافظات هي صنعاء وتعز وحضرموت.

ومن المتوقع أن يحقق المشروع تخفيضاً من عدد وفيات الأمهات ووفيات الرضع أيضاً.